مصريون بالخارج يدشنون حملة لترشيح منصور للرئاسة

كتب- محمود جاويش:

أعلن الدكتور محمد عنتر، رئيس اتحاد رجال الأعمال المصريين بأوروبا، إطلاق حملة بعنوان «استقرار الوطن»، لدعم ترشيح المستشار عدلى منصور، رئيس الجمهورية، لخوض الانتخابات الرئاسية المقبلة.

وقالت الحملة، فى بيان أصدرته، أمس، إنها انتهت من إعداد مشروع قومى للاكتفاء الذاتى من جميع المواد الغذائية والسلع الاستراتيجية، أعدته كبرى مراكز الدراسات والأبحاث العلمية العالمية المتخصصة، وسيتم تطبيقه فى ٢٧ محافظة، إذا قرر منصور خوض الانتخابات الرئاسية.

وقال عنتر إن فكرة المشروع جاءت لرجال الأعمال المصريين بأوروبا بعد ارتفاع الأسعار الجنونى فى السوق



عدلى منصور

المصرية، ومحاولتهم المساهمة الحقيقية فى الاقتصاد المصرى، موضحا أن خطة الإنتاج والإدارة تم تجهيزها بالكامل وأن المدة الزمنية لا تزيد على ٣ سنوات للوصول إلى الاكتفاء الذاتى.

«دقيقة حوار» بين منصور وتميم

الكويت- وكالات الأنباء:

شهدت كواليس القمة العربية الـ٢٥ بالكويت، أمس، عدة مصافحات بروتوكولية، أبرزها ما حدث بين الرئيس المؤقت عدلى منصور وأمير قطر الشيخ تميم بن حمد، أثناء توافد الملوك والرؤساء على قصر بيان بالعاصمة الكويتية قبل انطلاق القمة. وأكد مصدر مطلع أن الأمير تميم هو من بدأ بمصافحة «منصور» خلال استقباله رؤساء وملوك الدول العربية المشاركين فى القمة، وتبادل الاثنان الحديث لمدة دقيقة، فيما ظهرت ابتسامة محدودة على وجه «منصور».

وتعد هذه المرة الأولى التى يشارك فيها أمير قطر بالقمة العربية، بوصفه أميرا لبلاده، بعد توليه مقاليد الحكم فى يونيو الماضى، و«منصور» منذ توليه منصبه فى يوليو الماضى. وكان الرئيس المؤقت وأمير قطر قد اجتمعا فى القمة العربية الأفريقية الثالثة التى استضافتها الكويت فى نوفمبر الماضى. وفى مشهد آخر، صافح ولى العهد السعودى الأمير سلمان بن عبدالعزيز، أمير قطر، فى أول لقاء يجمع بينهما منذ قرار السعودية والإمارات والبحرين بسحب سفرائها من قطر فى ٥ مارس الجارى.

وبدا واضحا محاولات أمير الكويت، الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح، لتنقية الأجواء بين الجانبين، حيث حرص على اصطحاب كل منهما إلى جانبه خلال توجههم من القاعة الأميرية لالتقاط صورة تذكارية قبيل انعقاد القمة.

منصور

القمة العربية تبحث مواجهة الإرهاب ومنصور يصل الكويت للمشاركة

خفض التمثيل الدبلوماسى يهدد المصالحة الخليجية

الكويت- خليفة جاب الله:

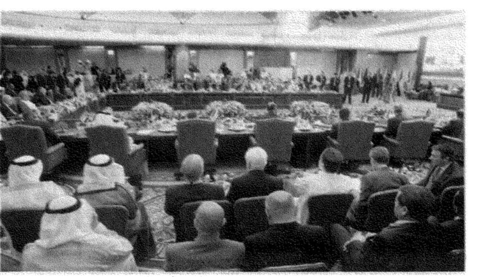
تنطلق اليوم أعمال القمة العربية الخامسة والعشرين بالكويت، وتستمر يومين، وسط إجراءات أمنية مشددة، وتبحث عددا من القضايا المهمة، فى مقدمتها القضية الفلسطينية والأزمة السورية والإرهاب والتضامن العربى وتطوير الجامعة العربية، إضافة إلى محاولة القيادة الكويتية احتواء الأزمة الدبلوماسية والسياسية بين عدد من دول الخليج.

ووصل الرئيس عدلى منصور إلى الكويت لرئاسة الوفد المصرى، ظهر أمس، وكان فى استقباله أمير الكويت، الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح، يرافقه وفد رفيع المستوى، فيما أكدت الحكومة الكويتية مشاركة ١٣ من القادة العرب فى القمة.

فيما انعكس التمثيل الدبلوماسى المنخفض لعدد من دول الخليج، خاصة الإمارات والبحرين، بشكل سلبى على احتمالات نجاح القيادة الكويتية فى تحقيق مصالحة بين قطر من جهة، وكل من السعودية والإمارات والبحرين من جهة أخرى.

ودعا الدكتور نبيل العربى، أمين عام جامعة الدول العربية، إلى ضرورة إجراء تعديلات كبيرة لتطوير الجامعة العربية من حيث الآليات والمفاهيم والهدف، مؤكدا أن بعض الإجراءات والتعديلات التى قامت بها لجنة متخصصة ستطرح على القادة العرب غدا.

وفى رده على سؤال حول أسباب عدم تفعيل اتفاقية الدفاع العربى المشترك، قال العربى: «الجامعة العربية لا تستطيع صد أى اعتداء على دول عربية لأنها لا تمتلك إمكانيات عسكرية، ولابد أن تلجأ للدول العربية وللمجتمع الدولى».



اجتماع وزراء الخارجية العرب مساء أمس الأول «أ.ف.ب»

وحول الأزمة السورية، دعا مجلس الجامعة العربية مجلس الأمن الدولى إلى تحمل مسؤولياته إزاء حالة الجمود التى أصابت مسار المفاوضات بين وفدى الحكومة والمعارضة فى جنيف، وأكد المجلس فى مشروع قراره الذى أعده وزراء الخارجية العرب، أمس، ويعرض على القادة العرب فى القمة، الترحيب بشغل الائتلاف السورى المعارض مقعد سوريا فى الجامعة العربية، والاعتراف به ممثلا شرعيا للشعب السورى، وهو ما تحفظت عليه الجزائر والعراق، فيما نأت لبنان بنفسها عن القرار.

ومن المقرر أن يشارك المبعوث المشترك الأخضر الإبراهيمى فى الجلسة الافتتاحية للقمة العربية بإلقاء كلمة أمام القادة العرب حول الأوضاع فى سوريا.

الليلة: الرئيس مع لميس في «العاصمة»



عدلى منصور



لميس الحديدى

المستشار عدلى منصور، رئيس الجمهورية، تستضيفه الإعلامية لميس الحديدى ٩ مساء الليلة فى برنامج «هنا العاصمة» على قناة CBC فى حوار مهم فى لحظات فارقة. يتحدث رئيس الجمهورية فى هذا الحوارعن تحديات ثمانية أشهر قضاها فى رئاسة مصر، وأخطر المهام التى تنتظر الرئيس القادم، وكيف يتطلع لمصر المستقبل، بالإضافة إلى العديد من القضايا الأخرى التى يتناولها اللقاء.

منصور: عدم تحصين لجنة الانتخابات مستحيل

العليا تعقد اجتماعها وتعلن جدول مواعيد الانتخابات الأسبوع المقبل

كتب- عادل الدرجلى ومحمود جاويش ومحمد السنهورى ومحسن سميكة وإبراهيم الطيب وخالد الشامى:

أكد المستشار عدلى منصور، رئيس الجمهورية، لممثلى الأحزاب خلال لقائه بهم، أمس، أن عدم تحصين قرارات اللجنة العليا لانتخابات الرئاسة مستحيل من الناحية العملية، وسوف يؤدى لتأخير صدور النتيجة النهائية، مما يعرض الوطن للمخاطر.

ونقل عبدالغفار شكر، رئيس حزب التحالف الشعبى، عن الرئيس قوله: «لست أنا مَن قرر تحصين قرارات اللجنة، بل صدر القرار عن الجمعية العامة للمحكمة الدستورية العليا، وعدم التحصين يمكن أن يؤجل إعلان نتيجة الرئاسة أكثر من ١٤٥ يومًا».

وقال الدكتور محمد أبوالغار، رئيس حزب المصرى الديمقراطى الاجتماعى، إن الرئيس أبدى تفهمه لاحتجاجات القوى السياسية على تحصين لجنة الانتخابات، وأكد لهم أنه سيتحدث إلى الشعب مباشرة عن أسباب ذلك.

وقالت هالة شكرالله، رئيسة حزب الدستور، إنها طرحت خلال اللقاء قضية الشباب المعتقلين، وأثارت واقعة التعدى على أحمد ماهر ومحمد عادل ومحمد دومة من قبل حرس المحكمة، وأكدت أن رد الرئيس كان حادًا تجاه هذه الحادثة، وقال إنه طلب التحقيق والعقاب لمن أعطى هذه الأوامر.

فى سياق متصل، عقدت اللجنة العليا للانتخابات الرئاسية اجتماعا، ظهر أمس، بعد تأجيله أمس الأول، لبحث إعداد اللائحة التنفيذية لقانون انتخابات الرئاسة، تمهيداً لإعداد جدول مواعيد إجراء الانتخابات وإعلانه خلال الأسبوع المقبل، فيما قالت مصادر قضائية داخل اللجنة إنها ستشكل ٦ لجان نوعية داخل الأمانة العامة.

وأوضحت المصادر لـ«المصرى اليوم» أن اللجنة الأولى ستتولى تشكيل اللجان الانتخابية بالمحافظات، فيما تعمل اللجنة الثانية على مراجعة جداول بيانات الناخبين، وتختص اللجنة الثالثة بوضع وتطبيق الرموز الانتخابية، على أن تتولى اللجنة الرابعة تلقى البلاغات والشكاوى، وتضع اللجنة الخامسة القواعد المنظمة لمشاركة منظمات المجتمع المدنى، وتحدد اللجنة السادسة القواعد المنظمة للدعاية الانتخابية.

من جهة أخرى، قال الدكتور أسامة الهادى، أمين عام المجالس الطبية المتخصصة بوزارة الصحة، إن الأمانة لم تصلها حتى الآن أى خطابات تكليف من اللجنة العليا للانتخابات الرئاسية بشأن توقيع الكشف الطبى على الراغبين فى الترشح للانتخابات الرئاسية، وأكد أنه فور وصول أى مخاطبات رسمية فى هذا الشأن، ستقوم الأمانة بتشكيل اللجنة المختصة بتوقيع الكشف وتحديد الأمراض التى يتم بناءً عليها استبعاد المرشح.

(طالع الطريق إلى الرئاسة ص٦)

الرئاسة تدعو الأحزاب لمناقشة قانون الانتخابات الرئاسية اليوم

كتب- محمود جاويش وعادل الدرجلى ومحمد السنهورى وخالد الشامى:

دعت رئاسة الجمهورية قيادات الأحزاب لحضور اجتماع اليوم لمناقشة اعتراضاتهم وملاحظاتهم على قانون الانتخابات الرئاسية، وإبداء ملاحظاتهم ومقترحاتهم حول قانون الانتخابات البرلمانية، من بينها حزب التجمع و حزب المصرى الديمقراطى وحزب الإصلاح والتنمية، وقال حسين عبدالرازق، عضو المكتب السياسى لحزب التجمع، إن الحزب تلقى دعوة للمشاركة فى الاجتماع المقرر عقده اليوم للتعرف على رأى الحزب فى قانون الانتخابات الرئاسية. وأضاف عبدالرازق أن رئيس الحزب سيعرض رؤية الحزب وملاحظاته على قانون الانتخابات، خاصة المادة المتعلقة بتحصين قرارات اللجنة العليا، ومادة العقوبة بغرامة ٥٠٠ جنيه لمن يعتذر عن عدم الإدلاء بصوته فى الانتخابات، مؤكداً أحقية الناخب فى الإدلاء بصوته من عدمه باعتباره حقا ديمقراطياً، لافتا إلى أنه من الصعب تحصيلها.

الرئيس يصدر قانون الانتخابات الرئاسية ويقر تحصين اللجنة العليا

عوض: الطعن بعدم دستورية القانون وارد فى كل الأحوال.. و تأخير صدور القانون ليس له علاقة بترشيح السيسى

كتبت - فتحية الدخاخنى:

أصدر الرئيس عدلى منصور قرارا بقانون رقم ٢٢٠ لسنة ٢٠١٤ بالانتخابات الرئاسية، يتضمن ٦٠ مادة مقسمة على ٧ فصول، ويقضى بتحصين قرارات اللجنة العليا للانتخابات الرئاسية، رغم عدم موافقة قسم التشريع بمجلس الدولة على هذا النص.

قال المستشار على عوض صالح، المستشار الدستورى لرئيس الجمهورية، إن رئاسة الجمهورية استندت فى تحصين قرارات اللجنة العليا لرأى الجمعية العمومية للمحكمة الدستورية العليا، موضحا أن رأى الجمعية لا يعتبر حكما، ويحق لمن يريد أن يطعن بعدم دستورية القانون أمام المحكمة فعل ذلك، وسيكون للمحكمة الرأى النهائى فى هذا الصدد.

وأضاف صالح، فى مؤتمر صحفى بمقر رئاسة الجمهورية، أمس، أن القانون طرح للحوار المجتمعى أمام الجميع، ومن بينهم الفقهاء الدستوريون، وكان هناك من يؤيد ومن يعارض تحصين قرارات اللجنة العليا، مشيرا إلى أن لكل رأى سنده الدستورى، والرئاسة أخذت بأحد الرأيين وفقا لما يناسب المرحلة الانتقالية التى تمر بها البلاد، وأكد أن الطعن بعدم الدستورية وارد فى كل الأحوال، والمسألة بيد المحكمة الدستورية، مشيرا إلى أن حق التقاضى مكفول، ومن حق المواطن أن يطعن أمام محكمة القضاء الإدارى.

وحول تعديل قانون مباشرة الحقوق السياسية لمنع الرئيسين السابقين حسنى مبارك ومحمد مرسى من الترشح، قال صالح إن هذا القانون ليس معروضا على رئاسة الجمهورية. وفيما يتعلق بالكشف الطبى على المرشحين للرئاسة قال صالح إن الرئاسة اقترحت أن يتم الكشف عن طريق المجالس الطبية المتخصصة، لكن الآراء التى تلقتها أوكلت الموضوع للجنة العليا للانتخابات، وهى التى ستحدد بدورها اللجنة الطبية التى ستجرى الكشف الطبى على المرشحين، وستكون لجنة واحدة للجميع.

ورفض عوض اتهام رئاسة الجمهورية بتعطيل إصدار القانون لحين إعلان المشير عبدالفتاح السيسى، النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء، القائد العام للقوات المسلحة، وزير الدفاع والإنتاج الحربى، عن موقفه من الترشح للرئاسة، وقال: «الرئاسة وعلى رأسها القاضى الدستورى تعمل بحيادية مطلقة. ولا يهمنا من يرشح ومن يفوز، وعندما نضع قانونا لا ننظر لشخص بعينه».

وأكد أن القانون ينص على أنه فى حالة وجود مرشح وحيد، فإنه يفوز بحصوله على ٥ بالمائة من الناخبين، بينما فى حالة وجود أكثر من مرشح يفوز من يحصل على الأغلبية.

وأضاف أن الانتهاء من القانون استغرق بعض الوقت، رغم أنه ليس أول قانون ينظم الانتخابات الرئاسية، مشيرا إلى أنه خضع لتجربة دستورية كانت جديدة، حيث تم عرضه على القوى السياسية لاستطلاع رأيها وإبداء مقترحاتها، ثم عرضها على قسم التشريع، والحصول على موافقة الحكومة، باعتبارها الجهة المنوط بها دستوريا إصدار مشروعات القوانين.

على عوض خلال المؤتمر الصحفى أمس

وقال عوض: «لا يتسع المجال لعرض كل أحكام القانون، ولكن سنسرد بعضها»، حيث أكد أن شروط المترشح بلغت ٨ شروط منها خمسة وفق الدستور، وهى: أن يكون مصريا من أبوين مصريين، وألا يكون قد حمل أو أى من والديه جنسية دولة أخرى، وأن يكون متمتعا بحقوقه السياسية، وأداء الخدمة العسكرية، وألا تقل سنه عن ٤٠ سنة ميلادية، أما الشروط الثلاثة فقد اقترحتها القوى السياسية، وأقرتها الرئاسية، وهى: «أن يكون حاصلا على مؤهل عال، وألا يكون قد حكم عليه فى جناية تمس الشرف، وإن كان قد رد إليه اعتباره، وألا يكون مريضا بمرض ذهنى يؤثر على أدائه».

وأضاف أنه يجب أن يؤيد المترشح ٢٥ ألف مواطن لهم حق التصويت فى ١٥ محافظة على الأقل بواقع ألف مواطن فى المحافظة الواحدة.

أما بخصوص اللجنة العليا للانتخابات فأكد أن القانون تضمن إضافة اختصاص جديد لها، وهو الإشراف على إعداد قاعدة بيانات الناخبين، وتحديد الجهة التى تجرى الكشف الطبى على المترشح، ووضع اللوائح اللازمة لتنظيم عمل اللجنة، وكيفية ممارسة عملها.

وبخصوص أوراق الترشح تمت إضافة بند يلزم المترشح بتقديم صورة رسمية من المؤهل الدراسى والتقرير الطبى الصادر من الجهة التى تحددها لجنة الانتخابات الرئاسية، فضلا عن إقرار يفيد بأنه لم يسبق الحكم على المترشح فى جناية أو جنحة مخلة بالشرف، وإن كان قد رد إليه اعتباره.

ثم تطرق عوض لموضوع تحصين قرارات اللجنة العليا من الطعن بالتفصيل، مشيرا إلى أنه رغم ما جاء فى قانون الانتخابات الرئاسية السابق من تحصين قرارات اللجنة فقد أضافت الرئاسة مادة تسمح بالطعن أمام المحكمة الإدارية العليا، ولاقى الاقتراح تأييدا واعتراضات من الكثير، وحرصا من الرئاسة على عدم الانحياز لرأى تم عرض الرأيين أمام قسم التشريع بأسانيدهما الدستورية والقانونية، وانتهى القسم إلى إجازة الطعن على قرارات اللجنة، واقترح بديلا لنص المادة ٧ يقضى بطالب الترشح وللمرشح أن يطعن فى القرارات النهائية للجنة الانتخابات الرئاسية فى ميعاد لا يجاوز يومين من تاريخ إخطاره بالقرار أمام الإدارية العليا، وعلى الدائرة أن تبت فى الطعن خلال أسبوع».

وتابع عوض: «حتى لا تكون هناك شبهة عدم الدستورية فى قانون الانتخابات الرئاسية، رأت الرئاسة إضافة فقرة جديدة نصها الآتى: (فإذا ارتأت تلك الدائرة أن قانون الانتخابات الرئاسية يثير شبهة عدم الدستورية أحالت المسألة الدستورية للمحكمة الدستورية العليا، خلال أسبوع)، وتم أخذ رأى مجلس الدولة والمحكمة الدستورية العليا فى هذه الإضافة، ووافق مجلس الدولة فيما يخصه، ولكن المحكمة الدستورية أقرت أن تشرف اللجنة العليا للانتخابات الرئاسية القائمة فى تاريخ العمل بالدستور إشرافا كاملا على العملية الانتخابية الأولى، وهو ما يعنى تحصين اللجنة».

وأكد عوض أنه لا وجه للاحتجاج بالمادة ٩٧ التى تحظر تحصين أى قرار إدارى من الطعن، بدعوى أن هذا الحكم وارد فى باب الأحكام الانتقالية، ولذلك رأت الجمعية العمومية للمحكمة الدستورية أن قرارات اللجنة نافذة ونهائية بذاتها، ولا يجوز التعرض لقراراتها بوقف التنفيذ أو الإلغاء، وأكد أن الرئاسة تبنت التحصين لأكثر من سبب، منها: موافقة مجلس الوزراء، ورأى الجمعية العمومية للمحكمة الدستورية، وطبيعة المرحلة الانتقالية التى تتطلب الانتهاء من الاستحقاقات بأسرع وقت ممكن، خاصة أن اللجنة مختصة بإصدار ١٥ قرارا طيلة العملية الانتخابية، وإذا تم الطعن عليها جميعا فسيكون أمامنا ١٩٥ بدلا من ٦٠ يوما فقط محددة لإجراء الانتخابات الرئاسية، كما يتعارض مع حكم المادة ٢٣٠ من الدستور التى نصت على ضرورة إجراء الانتخابات التالية للانتخابات الرئاسية خلال ٦ أشهر من العمل بالدستور، وبالتالى فإن الطعن يطيل العملية الانتخابية، ويجعلها عرضة لعدم الدستورية، فضلا عن أن الطعن يحول بين الرئيس المنتخب وممارسة أعماله.

منصور يشارك فى القمة العربية المقبلة فى الكويت

كتبت- فتحية الدخاخنى:

أعرب الرئيس المؤقت المستشار عدلى منصور عن ترحيبه بقبول دعوة أمير الكويت له للمشاركة فى أعمال القمة العربية المقبلة، المقرر عقدها يومى ٢٥ و٢٦ مارس الجارى.

واستقبل الرئيس منصور، أمس، بمقر رئاسة الجمهورية بمصر الجديدة، سفير دولة الكويت بالقاهرة، السفير سالم غصاب الزمانان، الذى أكد تقدير أمير الكويت الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح لمصر، ودعمه لها فى إنجاز خارطة المستقبل، واستكمال استحقاقاتها لما فيه خير وتقدم ورخاء الشعب المصرى، وسلمه دعوة المشاركة فى القمة العربية التى تستضيفها الكويت.



عدلى منصور

وقال بيان لرئاسة الجمهورية، أمس، إن الرئيس منصور طلب من السفير الكويتى نقل خالص شكره وتحياته لأمير دولة الكويت، مثمناً دور سموه ودور الكويت الفاعل فى مساندة ثورة الشعب المصرى، ودعم إرادته الحرة، ومتمنيا لدولة الكويت ولشعبها الشقيق كل الخير والاستقرار والازدهار..

وصرح السفير إيهاب بدوى، المتحدث الرسمى باسم رئاسة الجمهورية، بأن الرئيس أكد إيمان مصر الكامل بأهمية تعزيز التضامن العربى فى هذه الظروف الدقيقة التى تمر بها الأمة العربية، تحقيقا لتطلعات وطموحات الشعوب، معرباً عن تمنياته بأن تكلل أعمال القمة العربية المقبلة فى الكويت بالنجاح والتوفيق، وأن تنعكس نتائجها إيجابياً على العمل العربى المشترك، وأن يكون لها دورها الفاعل فى مساندة ودعم القضايا العربية فى هذه المرحلة الفارقة من تاريخ الأمة العربية المعاصر.

العلاقات المصرية - الكويتية.. حاضر له تاريخ

الرئيس عدلى منصور وصاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح أمير دولة الكويت

الزيارات المتبادلة

كانت زيارة الرئيس عدلى منصور للكويت خلال الفترة من ١٨ إلى ٢٠ من نوفمبر الماضى، للمشاركة فى أعمال القمة العربية الأفريقية فاتحة خير فى عودة علاقات البلدين.

وكان فى استقبال الوفد المصرى صاحب السمو، الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح، أمير دولة الكويت، وعدد من كبار المسؤولين الكويتيين، تعبيرا عن التقدير الكامل للدور المصرى فى المنطقة، على مر العصور، خصوصا أن المنطقة بالكامل تمر الآن بمرحلة تحتم عليها تفعيل علاقات التعاون والتكامل بينها، من أجل خدمة المصالح المشتركة والحفاظ على أمنها ومستقبلها، فى عالم أصبح لا يعترف إلا بالكيانات والتجمعات الكبرى والقوية.

وعقد الوفد المصرى خلال الزيارة جلسة مباحثات مع سمو الشيخ صباح تناولا خلالها متانة العلاقات الكويتية - المصرية المستندة إلى جذور قومية وتاريخية ثابتة.

وتناولت المباحثات تقوية أواصر العلاقات الأخوية المتميزة بين البلدين والشعبين الشقيقين، وتعزيزها وسبل دعم الأمن والاستقرار بمصر.

كما تناولت الجلسة مناقشة أهم القضايا ذات الاهتمام المشترك وآخر المستجدات على الساحتين الإقليمية والدولية.

زيارة الرئيس المصرى للكويت لم تكن الأولى فى سجل الزيارات المتبادلة بين الطرفين فقد سبقتها عدة زيارات عديدة متبادلة على مدار العقود الماضية سواء على مستوى قيادتى البلدين او على مستوى الوزراء..وقد تواصلت هذه الزيارات خلال السنوات الثلاث الأخيرة التى شهدت بدورها عدد من الزيارات المهمة لمعالى النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية للقاهرة للتباحث حول العلاقات الثنائية والمشاركة فى اجتماعات الجامعة العربية.

علاقات تاريخية

بحسب المراقبين فإن علاقات البلدين هى علاقات متطورة ذات جذور تاريخية تقف على أرض صلبة تنطلق منها آفاق لمستقبل أفضل فى علاقات البلدين، ولا يمكن تناولها بمعزل عن بداياتها التاريخية، حيث كانت أولى البعثات الطلابية التى خرجت من الكويت إلى أرض مصر فى عام ١٩٣٩، ولأن الشباب الذين ضمتهم البعثة كان يستشعر أن مصر والقاهرة بيت للكويتيين، فلقد بادروا بإنشاء «بيت الكويت فى القاهرة» وسرعان ما صدرت عن هذا البيت واحدة من أهم المجلات الثقافية فى تاريخ الكويت الحديث، «مجلة البعثة»، برئاسة المفكر والأديب المعروف عبدالعزيز حسين.

شراكة استراتيجية

توصيف العلاقات بين البلدين بأنها علاقة بين شريكين استراتيجيين، يعنى مشاركة متعددة الأبعاد منها السياسية والثقافية والإعلامية والاقتصادية، ومنها المشاركات الرسمية وغير الرسمية على المستوى الشعبى، وهى علاقات قامت على أسس مكنتها من عبور العقبات والمشكلات لتصبح مسألة بنيوية مترسخة فى الجذور الدبلوماسية.

تاريخيا بدأت علاقات البلدين على المستوى الشعبى قبل أن تبدأ على المستوى الرسمى مع منتصف القرن التاسع عشر، حينما انخرط طلاب العلم الكويتيون الذين أتوا للدراسة فى أروقة الأزهر وكليات الجامعة الأهلية فى الحياة المصرية، وعادوا لنشر العلم فى الكويت، ومنهم الشيخ محمد الفارسى، والشيخ مساعد العازمى وغيرهم، كما ذهب من مصر للكويت عام ١٩١٣ الشيخ محمد رشيد رضا المفكر السلفى التنويرى، وحينما ذهب للكويت استقبل استقبالا عظيما، وألقى مجموعة محاضرات، وعاد لكى ينشر سلسلة مقالات فى مجلته المنار عبر فيها عن انطباعاته الإيجابية عما شاهده فى الكويت، وكيف تفاعل مع الكويتيين فى هذا الوقت.

وفى عام ١٩٢٤ كان نادى الأدب الكويتى يستضيف كتاب الصحف المصرية، ويطالع الصحف والحياة السياسية ويناقش الحياة السياسية فى مصر، وكان يتفاعل مع المشهد السياسى المصرى جدا.

زيارة تاريخية

العلاقات السياسية الأولية بين الدولتين بدأت بالتواكب مع الحراك السياسى والشعبى فى مصر عام ١٩١٩ حينما زار ولى العهد فى ذلك الوقت الشيخ أحمد الجابر القاهرة، والتقى السلطان حسين كامل ملك مصر وقتها بعد الحرب العالمية الأولى، وأجروا مباحثات ثنائية معا. كما زار وزير المعارف الكويتى الشيخ عبدالله الجابر الصباح القاهرة فى العام ١٩٥٣ واستقبله فى المطار كل من اللواء محمد نجيب فى المطار والبكباشى جمال عبدالناصر.

ولعب الجابر دورا ينبغى أن يؤرخ لأن فى هذا التوقيت كان الصراع قد بدأ فى مصر بين مجلس قيادة الثورة، وحركة الإخوان المسلمين، وقام وقتها جمال عبدالناصر بتوسيطه بين مجلس قيادة الثورة وحركة الإخوان المسلمين المطالبة بتولى منصب رئاسة الحكومة وقتها، وظل ٤٠ يوما، محاولا التوسط لكن الإخوان لم يستمعوا له، وبحسب المراقبين، فلو كانت وساطة الشيخ عبدالله الجابر قد نجحت فى إقناع جماعة الإخوان بالانخراط فى العملية السياسية دون أطماع السيطرة لتغير وجه مصر والمنطقة تماما، وبعد محاولات لمدة ٦ أسابيع مع حسن الهضيبى دون جدوى، أعلن الشيخ عبدالله فشل وساطته وقرر العودة للكويت ليخسر التنظيم واحدة من أهم الفرص التى أتيحت له للانضواء تحت راية الوطنية المصرية.

وفى عام ١٩٥٩ افتتح بيت الكويت بالقاهرة بحضور الرئيس جمال عبد الناصر وقبلها فى العام ١٩٤٢ كانت قد بدأت العلاقات الثقافية رسميا فى شكل البعثة التعليمية الكويتية لمصر بالاتفاق بين وزير المعارف الدكتور طه حسين، ومدير إدارة المعارف الكويتية آنذاك.

وحينما حدث العدوان الثلاثى على مصر عارض الكويتيون بشدة هذا الأمر، واهتمت القيادات الكويتية وقتها بدفع تبرعات كثيرة، منها ما دفعه الشيخ صباح الأحمد أمير الكويت الحالى، حوالى ١٠٠ ألف روبية من إجمالى ٧٠٠ ألف روبية دفعت لمصر وقتها.

وحينما أعلنت الوحدة السورية - المصرية فى العام ١٩٥٨ أعلنت الكويت دعمها لتلك الوحدة بالكامل، على الرغم من أن بعض الدول الخليجية لم تكن مرتاحة لهذه الوحدة.

وعند استقلال الكويت فى العام ١٩٦١ أرسل الرئيس المصرى جمال عبدالناصر برقية إلى الشيخ عبدالله السالم أمير الكويت وقتها، قال فيها «فى هذا اليوم الأغر الذى انبثق فيه فجر جديد فى تاريخ الوطن العربى باستقلال الكويت وسيادتها، ليسرنى أن أبادر بالإعلان عن ابتهاج شعب الجمهورية العربية المتحدة، وعظيم اغتباطهم بهذا الحدث التاريخى المجيد الذى اعتزت به نفوس العرب جميعا، وليس أحب لقلوبنا من أن ننتهز هذه المناسبة السعيدة لنبعث إلى سموكم وإلى شعب الكويت الشقيق بأجمل تهانينا القلبية وأمانينا الصادقة، داعين الله تعالى أن يكتب لكم التوفيق والسداد وأن يمدكم بعونه، حتى يصل الكويت فى عهده الجديد بفضل قيادتكم إلى تحقيق ما يصبو إليه من عزة ومجد ورفاهية».

هذه البرقية - بحسب خبراء العلوم السياسية - حددت مسار العلاقات الاستراتيجية بين الدولتين طوال الحقبة التى تلتها، وكانت عبارة عن الأساس الفكرى والأيديولوجى الذى حدد هذه العلاقات ودعمها.

وعارضت مصر وقتها تهديدات الرئيس العراقى عبدالكريم قاسم بضم الكويت للعراق، وأصدر الرئيس جمال عبدالناصر بيانا قال فيه «إن الوحدة لا تتم إلا بالإرادة الشعبية فى كل من البلدين وبناء على طلبيهما معا».

وقال عبدالناصر كلمته الشهيرة «مصر ترفض منطق الضم».

وعلى الرغم من أن مصر كانت غير مرتاحة لاستدعاء الكويت لقوات بريطانية وقتها، إلا أنها أيدت هذا الطلب فى الجامعة العربية، بل شاركت فى القوات العربية التى تجمعت وقتها للدفاع عن الكويت، وردت الكويت سريعا هذا الأمر فى حربى ٦٧ و٧٣.

شراكة فى النصر

ويذكر التاريخ أن الشيخ صباح الأحمد، أمير الكويت الحالى، قد قابل الرئيس جمال عبدالناصر خلال العدوان الإسرائيلى على مصر عام ٦٧ وأكد له أن الكويت تدعم مصر بالكامل فى هذه الأزمة.

وقتها كانت أشكال الدعم الكويتى قوية جدا، منها إرسال لواء اليرموك الكويتى للمحاربة مع القوات المصرية، وكان لواء اليرموك يمثل وقتها ثلث الجيش الكويتى، بمعنى أن الكويت أرسلت ثلث جيشها النظامى وقتها إلى مصر لدعمها فى حربها ضد الكيان الإسرائيلى، كما أرسلت ثلثى تسليح الجيش الكويتى إلى مصر، منها مدفعية ودبابات ومدرعات ولو أرادت أى قوى خارجية غزو الكويت فى ذلك الوقت كان يمكنها أن تفعل ذلك، ولكنها تحملت المخاطرة من أجل مصر.

وبحسب المراجع التاريخية فإن هذا اللواء وصل إلى مصر للتمركز فى منطقة رفح والعريش، وحينما وصل إلى منطقة رفح صباح الخامس من يونيو كانت المعركة قد بدأت، فاضطر وقتها للعودة إلى منطقة دهشور والاستمرار فى مصر لدعم القوات المصرية، وأعلنت الكويت وقتها وقف تصدير النفط إلى الدول المؤيدة لإسرائيل بالكامل.

وساهمت الكويت فى حرب ٦٧ بمبلغ ٥٥ مليون دينار كويتى فى إطار مؤتمر القمة العربى الذى عقد فى الخرطوم فى أغسطس عام ١٩٦٧.

واستمر لواء اليرموك طوال مدة حرب الاستنزاف، واستشهد منه ١٦ فردا، حينما تمركز هذا اللواء فى يونيو ١٩٧٠ بجزيرة الفرسان، نتيجة غارة جوية إسرائيلية.

وفى حرب أكتوبر ١٩٧٣ استمر لواء اليرموك فى أداء مهامه القتالية واستمرت الكويت فى حظر النفط عن إسرائيل، وخفضت تصديره إلى بعض الدول الأخرى الداعمة لها، وكان موقع لواء اليرموك وقتها هو منطقة فايد، وهى المنطقة التى شهدت أكبر المعارك بداية من ١٦ أكتوبر عام ١٩٧٣ وخاضت هذه القوات معركة الدفرسوار واستشهد منها فى تلك المعركة وفى معركة فايد حوالى ٤٠ عسكريا كويتيا، كما شارك سرب طائرات كويتى فى الضربة الجوية فى بداية حرب ٧٣.

أشقاء وقت المحنة

أما عن الموقف المصرى من الغزو الصدامى للكويت فهو معروف، على المستويين الرسمى والشعبى.

فشعبيا احتوى المصريون المواطنون الكويتيون الذين أقاموا بالقاهرة خلال فترة الغزو ولمس الجميع مدى الرفض الشعبى والجماهيرى لعملية الغزو.

وجاء موقف مصر تجاه الكويت، إبان أزمة الاحتلال الصدامى، من منطلق مسؤولية قومية عربية، ولقد ظهر حسم الموقف المصرى منذ الوهلة الأولى على الصعيدين السياسى والعسكرى، فأعلنت تأييدها للكويت وحاولت مصر أن تحتوى الأزمة، وأن تحلها بالطرق السياسية والدبلوماسية، إلا أن الرئيس العراقى السابق صدام حسين لم يستجب، وحينما تقطعت بمصر السبل لم تتردد فى استخدام الخيار العسكرى مع القوات العربية والصديقة من قوات التحالف من أجل عودة الحق لأصحابه.

ومثلت أزمة الغزو العراقى للكويت تحديا كبيرا للدور المصرى ومكانتها العربية، خاصة بعد أن بدأت فى استعادة مكانتها علاوة على ما شكلته من حرج سياسى ومعنوى شديد للقيادة المصرية بسبب ما انطوت عليه طريقة الغزو وملابساته، والتى كانت تنم على محاولة عراقية لاحتواء الدور المصرى وتحييده خلال مجلس التعاون العربى الأمر الذى برز مع بداية الأزمة علاوة على أن الرأى العام المصرى لم يقبل الغزو الصدامى للكويت.

الدور المصرى

بدأ الدور المصرى مع بداية الأزمة عندما قدم وزير الخارجية العراقى مذكرة احتجاج لأمين عام الجامعة العربية «فى ١٥/ ٧/ ١٩٩٠»، ثم أعقبها رد كويتى لتشتعل الحملات الإعلامية بين البلدين فكان التحرك المصرى من خلال إصدار بيان يوم ١٩ يوليو يدعو إلى ضبط النفس وإعطاء أولوية قصوى لتعزيز التضامن العربى، وبناء على اتصالات مصرية بأطراف الأزمة، قام الرئيس الأسبق حسنى مبارك بجولته لكل من العراق والكويت والسعودية وقد حققت هذه الجولة نجاحا ملموسا (وهو ما بدا فى ذلك الوقت) تمثل فى وقف الحملات الإعلامية بين الكويت والعراق والاتفاق على عقد ثنائى فى جدة.

ومع تدهور الأزمة بفشل محادثات جدة بين العراق والكويت وغزو العراق للكويت فى ٢/ ٨/ ١٩٩٠، كان من الصعب أن تظل مصر محافظة على حيادها واتخاذها موقف القائم بالمسعى الحميد فكان تطور الدور المصرى وانتقاله لموقف المشارك فى الأحداث، أو ما تمثل فى مجموعة الإجراءات الرافضة للغزو الصدامى.

وكان لمشاركة مصر عسكريا فى حرب الخليج ١٩٩١ بجانب الولايات المتحدة والتحالف الغربى الواسع، دور واضح فى تعزيز دور مصر من منظور جغرافيتها السياسية الجديدة.

وجاءت هذه المشاركة بقيادة اللواء أركان حرب محمد على بلال، ثم بقيادة اللواء صلاح حلبى - فى تحرير الكويت مشاركة تاريخية بكل المقاييس، نصرت فيها الحق، وأعلت من قيم التضامن العربى، حيث سخرت القيادة العامة للقوات المسلحة كل أجهزتها لتوفير كل سبل النجاح لهذه المهمة، خصوصا فى ظل ما تملكه هذه القوات من كفاءة عالية وتدريب رفيع المستوى وخبرة ميدانية عريضة.

وقد وصلت القوات المسلحة المصرية المشاركة فى حرب تحرير الكويت إلى منطقة حفر الباطن شرق السعودية على أربع مراحل هى:

المرحلة الأولى: وصول القوات الخاصة

المرحلة الثانية: وصول الفرقة الثالثة الميكانيكية «الآلية»

المرحلة الثالثة: وصول الفرقة الرابعة مدرعة

المرحلة الرابعة: وصول وحدات الإسناد الإدارى والفنى

وشاركت مصر بقوات رئيسية قوامها ٣٥٠٠٠ من القوات المشتركة من المدرعات والمشاة الميكانيكية والصاعقة وأسلحتها المعاونة والمتخصصة.

وقد تمركزت القوات المصرية فى أقصى يسار الحدود الكويتية . العراقية واتخذت الجانب الأيمن للقوات الأمريكية لتأمينها، وتلخص الدور المصرى فى الاندفاع على محور حفر الباطن . مطار على السالم . مدينة الكويت ثم الالتفاف يسارا تجاه الحدود بهدف عزل جنوب الكويت عن شمالها، من هنا اشتبكت القوات العراقية معها اشتباكا عنيفا فى معركة دبابات ومدفعية أثناء مرحلة فتح الثغرات، والواضح أن القوات العراقية ارتكبت خطأ فادحا، وفق ما ورد على لسان رئيس الأركان العراقى، حيث توقعوا أن يكون الهجوم الأساسى من جهة الجانب الأيسر للقوات العراقية ولم يخطر ببالهم عملية التطويق التى قامت بها القوات الأمريكية، خصوصا استهداف قوات الحرس الجمهورى الموجودة فى جنوب الناصرية، ما يعكس قصورا فى العقلية العسكرية العراقية، وبالتالى نتج عن حسابات العراقيين الخاطئة أن يكون تجهيز قواتهم بكامل عتادها فى المنطقة المواجهة للقوات المصرية.

وأثناء حرب تحرير الكويت من العراق عملت منظومة أمون المصرية بشكل عالى الكفاءة، حيث استطاعت هذه المنظومة فى حرب تحرير الكويت إسقاط صواريخ كروز العراقية الصينية، وكان أداؤها مشرفا إلى أن طلبت الكويت التعاقد على المزيد من بطاريات (آمون) المصرية فى عام ٢٠٠١ بعد استيلاء العراقيين على ٥ منظومات كانت لدى الكويت، مما أجبر أمريكا على عقد صفقه مع مصر لتوريد المنظومة «آمون» لأمريكا مقابل صفقة طائرات أباتشى، وأبدى الأمريكان إعجابهم الشديد بهذه المنظومة.

وحدات القوات المسلحة المصرية فى حرب تحرير الكويت

علاقات تاريخية بين مصر والكويت

إرادة المصريين

فى الخامس والعشرين من يناير احترمت الكويت الإرادة الشعبية والرغبة الجماهيرية، كما دعمت ثورة ٣٠ يونيو وأصدرت الحكومة الكويتية بيانا أكدت فيه «دعمها للخطوات الإيجابية للشعب المصرى وللحكومة المصرية على طريق ترسيخ دعائم الديمقراطية، ودعم عزم الحكومة المصرية على الاستمرار فى خارطة الطريق التى رسمتها وفقا لبرنامج زمنى يكفل الاستقرار».

وأضافت الحكومة الكويتية: «لقد قامت القوات المسلحة المصرية بدور حفظ لمصر أمنها واستقرارها للنأى بها عن المخاطر المحيطة بها».

وفى الشهر التالى أعلنت الكويت أنها ستقدم حزمة مساعدات عاجلة لمصر قيمتها ٤ مليارات دولار، منها ٢ مليار دولار وديعة بالبنك المركزى المصرى وتم إيداعها فى شهر سبتمبر ٢٠١٣، وما قيمته مليار دولار مشتقات نفطية، ووصلت أيضا بالفعل، أما المليار دولار الخاص بالمنحة النقدية فجار تفعيله حاليا وينتظر فقط موافقة المؤسسات الدستورية الكويتية، فى إطار آليات النظام السياسى الكويتى.

وفى ٣٠ أكتوبر من العام ٢٠١٣ زار الرئيس المؤقت لمصر المستشار عدلى منصور الكويت فى زيارة لدعم العلاقات، واتبعها بزيارة أخرى فى السابع عشر من نوفمبر من نفس العام لحضور مؤتمر القمة العربى الأفريقى، واستقبل بكل حفاوة وترحاب دبلوماسيا وشعبيا.

تواصل شعبى

أما الشيخة فريحة الأحمد، رئيس الجمعية الكويتية للأسرة، فزارت مصر فى ديسمبر الماضى، وأعلنت مبادرة لدعم السياحة المصرية وأعلنت إنشاء صندوق خاص لدعم السياحة تبرعت له بمائة ألف جنيه.

ويكفى للتدليل على الاتفاق شبه التام فى المواقف والتوجهات بأن نعلم أن نسبة التوافق بين الدولتين مصر والكويت تجاه القضايا الدولية بلغت ٩٧ ٪ بخصوص التماثل فى وجهة النظر للقرارات الدولية وذلك وفقا لإحصائيات التصويت على القرارات الدولية فى آخر جمعية عمومية للأمم المتحدة العام الماضى، وهو ما يعنى أن الدولتين تتبعان دبلوماسية متماثلة، وشراكة دبلوماسية واحدة.

تفاعل ثقافى

ولا تقتصر العلاقات الوثيقة على الجانب السياسى والاقتصادى.. بل تمتد لتشمل جميع المجالات ومنها الثقافة حيث لا يمكن أن نغفل دور العملاق زكى طليمات فى نشأة المسرح الكويتى، حينما أنشأ فرقة المسرح العربى عام ١٩٦١، ناهيك عن مسيرة مجلة «العربى» حينما تولى المفكر الكبير أحمد زكى شأنها كمنارة فكرية وثقافية عربية، ليصدر عددها الأول فى ديسمبر ١٩٥٨.

ولا شك أن الأجواء الديمقراطية فى الكويت، ومساحة الحرية التى يتمتع بها الكويتيون والانفتاح الثقافى على العالم العربى، والاستفادة من الأسماء العربية سواء التى عملت فى مجالات مختلفة لاسيما المعهد العالى للفنون المسرحية والتليفزيون والإذاعة، واستقدام كفاءات عربية بعد الاستقلال، ساهمت جميعها فى النهضة المسرحية الكويتية.

شراكة تجارية

وفيما يخص علاقات البلدين الاقتصادية فقد بدأت مع ثلاثينيات القرن الماضى قبيل ظهور النفط بالكويت حينما قامت الحكومة المصرية بتقديم بعثة علمية للتدريس للطلبة الكويتيين، ثم انتقل الطلبة والدارسون الكويتيون فى الخمسينيات للدراسة فى المدارس والجامعات المصرية، وهو ما يؤكد أن العلاقة الاقتصادية بين البلدين بدأت بالجانب التعليمى.

ومنذ ظهور النفط بدأت العلاقات المصرية الكويتية فى مجال الاقتصاد، خصوصا أن الكويت أصبحت وقتها قادرة على رد الجميل لمصر، خصوصا فى فترتى الخمسينيات والستينيات حينما وقفت الكويت لجانب المصريين.

المساعدات الكويتية وقتها كان لها ثلاثة روافد أولها الرافد الحكومى فيما حاز الصندوق الكويتى للتنمية الاقتصادية العربية على الجزء الآخر الذى بدأ نشاطه فى أوائل الستينيات، أما الجزء الثالث فهو العون الشعبى من خلال مواطنى الكويت.

تاريخيا لا يمكن لأى متابع لعلاقات البلدين أن ينسى أول اتفاق تم توقيعه بين الطرفين فى إبريل عام ١٩٦٤ تلاه عدة اتفاقات أخرى منها الاتفاق الموقع بين غرفتى التجارة فى يونيو ١٩٧٧ واتفاق التعاون الاقتصادى والفنى عام ١٩٩٨ واتفاق التعاون الفنى فى مجال المواصفات والمقاييس ومراقبة الجودة فى نفس العام وأصبحت الاستثمارات الكويتية فى مصر تحتل المركز الأول.. كما تعتبر دولة الكويت سوقا كبيرة للعمالة المصرية، والكويت بفوائضها المالية يمكن أن تكون مصدراً للاستثمار فى مصر، كما أنها تعتبر سوقاً تجارية تشكل منفذاً مهماً للصادرات المصرية.

وفى عام ١٩٩٨ تأسست اللجنة العليا المشتركة بين البلدين، لتحقيق القدر الأكبر من التنسيق والتعاون المشترك فى مجالات التعاون المختلفة، كما ترتبط الدولتان بالعديد من بروتوكولات التعاون بين المؤسسات (السياسية والاقتصادية والثقافية والعلمية والتعليمية والفنية والإعلامية والقضائية والأوقاف والشؤون الإسلامية..) والمؤسسات المناظرة فى كلا البلدين.

مؤشرات إيجابية

وخلال السنوات الثلاث التالية لثورة يناير تأثر الاقتصاد المصرى بعوامل كادت أن تقضى عليه وهو ما ظهر فى عدة مؤشرات من بينها تراجع احتياطى البنك المركزى من النقد الأجنبى من ٣٤ مليار دولار إلى نحو ١٣ مليار دولار، ثم ارتفاعه بعد مساعدات الدول العربية ومنها الكويت إلى أكثر من ١٩ مليار دولار.

تجاريا بلغ حجم التبادل بين البلدين عام ٢٠٠٨ نحو ١٧٧٢,٦ مليون دولار، مقابل ١٢٩٨ مليونا عام ٢٠٠٧، ويوجد بالكويت ما يزيد على ٥٠٠ ألف مواطن مصرى يعمل منهم حوالى ٣٦ ألفا فى القطاع الحكومى، بالإضافة إلى ٢٢٠ ألفا يعملون فى القطاع الأهلى، لتشكل الجالية المصرية النسبة الأولى عربيا.

وتُعد دولة الكويت ثانى أكبر مستثمر عربى والخامس على مستوى العالم فى مصر، وفقا لإحصاءات وزارة الاستثمار لعام ٢٠٠٧ حيث تجاوزت قيمة رأس المال الكويتى المدفوع فى عام ٢٠٠٧ نحو ١١,٥ مليار جنيه مصرى فى ٥٣٢ شركة تبلغ قيمة رأس المال المعلن بها حوالى ٢٨,٥ مليار جنيه.

وهكذا تتواصل مسيرة الإخاء والمحبة بين البلدين ويمتد شريان الأمل ليربط ما بين النيل والخليج ضاربا أروع الأمثلة وأعظم النماذج التى تجسد التعاون العربى فى أزهى صوره ولم يكن هذا العرض السريع لملامح من العلاقات الثنائية بين الكويت ومصر إلا غيضا من فيض يروى أبناء الشعبين معا ويرعى طوحهم المشترك نحو مزيد من التقدم والتنمية والاستقرار.



لقاءات شعبية مصرية - كويتية